قضية اليوم

تسجيلات صوتية للبناني موقوف في الإمارات:
سلخوا فروة رأسي واقتلعوا أظافر قدمي وكسروا أصابع يدي

لم تتوقف تداعيات قضية ما عُرف بـ«خلية حزب الله ـ فرع الإمارات» التي اتُّهم فيها ـ عام 2016 ـ 15 شخصاً بالتجسس لصالح الحزب. الموقوفون أدينوا بتسليم أسرار الدولة لأعضاء تابعين لحزب الله ليُحكموا بالسجن لمدة طويلة. جديد القضية تسجيل صوتي منسوب للبناني أحمد مكاوي حصلت عليه «الأخبار». يناشد فيه حكّام الإمارات من داخل سجنه رفع الظلم عنه. ويتحدث عن تعذيب وحشي تعرّض له. مطالباً بالتحقيق في ادعاءاته

السجين اللبناني: لماذا لا يجرؤ أحد على أن يقف أمام السفارة الإماراتية ليُطالب برفع المظلومية عني؟

رضوان مرتضى

«لا أُريد أن يبكي أحدٌ عليّ. أريدهم أن يعرفوا أنّي مظلوم وأن يقفوا لرفع الظلم عنّي. لقد تم تعذيبي بصورة مرعبة تقشعرّ لها الأبدان. سلخوا فروة رأسي. وهشّموا عرضي عبر إدخال قطعة حديد في دُبري ما أدى إلى حصول تمزّق وأجريت لي عملية. خلعوا أظافر قدمي أثناء التعذيب وكسروا أربعةً من أصابع يدي. تعرضت لكسر في الأنف ولضرب شديد في الرقبة أدى إلى بروز ورم جرى استئصاله بعملية جراحية في المستشفى. حاولوا قطع شرايين في يدي اليُسرى. وأصبت بانتفاخ في الوجه من شدة الضرب أدى إلى فقداني البصر بشكل كامل لمدة شهر. لقد منعوني من النوم لمدة أسبوعين ومنعوني من الاستحمام والنوم على الأرض لمدة شهرين ونصف شهر. والله على ما أقول شهيد». أثناء تسجيل هذه الكلمات بكى اللبناني أحمد مكاوي، الذي انقضت أربع سنوات على وجوده في سجون الإمارات العربية المتحدة، ابن مدينة طرابلس، واحد من بين 16 شخصاً (إماراتيين وعراقيين ولبنانيين) أوقفهم جهاز أمن الدولة في الإمارات العربية المتحدة في عام 2016 (راجع «الأخبار»، 14 تشرين الثاني 2016) بجرم تأليف خلية متّهمة بالتجسّس لحساب حزب الله وتسليم أسرار الدولة لأعضاء تابعين للتنظيم اللبناني. وحُكم مكاوي بالسجن 15 عاماً بتهمة الانتماء إلى هذه الخلية.

مكاوي الذي سجن 13 شهراً من دون أن تعلم عنه عائلته شيئاً في بداية القضية، بات يُسمح له مؤخراً بالاتصال بأهله مرة واحدة كل أسبوع لمدة 11 دقيقة، بعد صدور حُكم المحكمة بحقه. مكاوي طلب إلى عائلته إثارة قضيته إعلامياً لرفع المظلومية عنه قائلاً: «السفارة اللبنانية في الإمارات لم تسأل عني يوماً». حصلت «الأخبار» على عدة تسجيلات صوتية منسوبة إليه جرى التقيت من صحّتها عبر وكيله القانوني المحامي محمد صبلوح. وتضمنت التسجيلات قسماً من المرافعة التي قدّمها المعتقل اللبناني أمام القاضي وجاء فيها: «سيدي القاضي، قبل البدء بالمرافعة، وخلال فترة عيشي في دولة الإمارات، أُحبّ أن أؤكد أنّي أكنّ كل الحب والإخلاص لحكامها ولشعبها الكريم. وجميع

مكاوي: السفارة اللبنانية في الإمارات لم تسأل عني يوماً

أنّ أحدهم تحدث عن طلب وساطة من سمير جعجع لدى الإمارات. الحمد لله لقد أراحني الله من العذاب اليوم، لكن ما أطلبه اليوم من دولة الإمارات التي أحترم تشكيل لجنة تحقيق للتحقيق في أقوالي. أقوالي التي انتُزعت مني بالقوة. وإلى الآن لا تزال آثار التعذيب موجودة». مكاوي تحدث عن خضوعه لتحقيقين: الأول أجراه جهاز أمن الدولة، والثاني أجراه ضابط «سنّي جداً أساء إليّ. كان لديه شذوذ. أنا أثق بالتحقيق الأول لأنّه كان شفّافاً وعادلاً. لكني حُكمت بموجب أقوالي في التحقيق الثاني. لا أريد التشهير بدولة الإمارات، لكني أطلب العدالة. أحبك كثيراً».

وخلال اتصال هاتفي مع وكيل السجين، أكّد المحامي محمد صبلوح لـ«الأخبار» أنّ «الاتهامات التي سيقت لموكّلي مكاوي غير صحيحة. أحمد لا يعرف الموقوفين الـ15 الذين قبل إنّهم يتبعون لحزب الله ولا علاقة له بهم». تحدث صبلوح عن اثنين من المتّهمين في القضية نفسها خرجا من السجن، هما محمد كعدي وحسن حمّاد. وذكر أنّه تقدّم بشكوى ضد الإمارات في الامم المتحدة، متّهماً بانتزاع الاعترافات من موكله تحت التعذيب. وكشف صبلوح عن صدور قرار لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة الذي قضى بإلزام السلطات الإماراتية بالإفراج فوراً عن موكله بعد ثبوت واقعة التعذيب. غير أنّ القرار الصادر اعتُبر معنوياً، كاشفاً عن متابعة القرار في الأمم المتحدة لتحويله إلى قرار ملزم. كذلك تحدث صبلوح عن «ضياع على المستوى الرسمي اللبناني»، مؤكداً أنّ السفارة في الإمارات لا تكترث لمصير مواطنيها. وذكر أنّه راجع النيابة العامة التمييزية، طالباً إرسال مذكرة لاسترداد السجين اللبناني ليستكمل محاكمته في لبنان، بعد استناده إلى اتفاقية جامعة الدول العربية. غير أنّ النائب العام التمييزي رفض من يسكن فيها وأنا أعيش على هذه الأرض منذ ثلاثين سنة، لم أعرف عنها إلا إحقاق العدل وإنصاف المظلوم. سيدي القاضي، لقد تم توقيفي وإيداعي في سجون لا أدري أهي فوق الأرض أم في جوفها. وقد تعرضت لشتى أنواع التعذيب حتى كدت أفقد حياتي لولا لطف الله». وقد تقدم الموقوف بطلب استرحام إلى المحكمة، راجياً إعفاءه من مدة محكوميته أو السماح له بإتمام باقي محكوميته في لبنان بالقرب من عائلته. وفي تسجيل آخر، قال مكاوي لشقيقته: «لماذا لا يجرؤ أحد على أن يقف أمام السفارة الإماراتية ليُطالب برفع المظلومية عني، أنا بريء ومظلوم. ضعيف ولست ابن رئيس أو وزير ليسأل عني أحد. أشبعوني وعوداً حتى

تقرير

سيارات «الخارجية» تتحدّى الانهيار الاقتصادي

ليا القزي

فيما يُعاني الاقتصاد من أزمة خطيرة، انتشرت نسخة عن المرسوم رقم 3729، المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 11 تشرين الأول الحالي، ويتضمن نقل اعتماد من احتياطي الموازنة إلى موازنة وزارة الخارجية والمغتربين. المبلغ كبير: 325 مليون ليرة، والهدف منه شراء ثلاث سيارات من نوع BMW 530 i، موديل 2018، سعرها الأدنى 52 ألف دولار. حصل ذلك في آخر جلسة لمجلس الوزراء، بتاريخ 21 أيار 2018، أي الجلسة التي وُضعت فيها الخلافات السياسية جانباً، ولُبّيت خلالها طلبات كل الوزارات. يُبرّر ذلك عدم اعتراض أي فريق سياسي على إتمام صفقة تبلغ قيمتها أكثر من 100 مليون ليرة بموجب عقد اتفاق بالتراضي بين «الخارجية» وشركة BMW، عوض أن يكون من خلال إدارة المناقصات، كما يُحتم القانون. وحتى لو وافق مجلس الوزراء مجتمعاً على هذا القرار، يُعتبر ذلك خرقاً للقانون الذي يوجب أن تمرّ كل صفقات إدارات الدولة على إدارة المناقصات، إلا في حالات «محددة وغير مطلقة، كأن يكون الطلب غير متوافر إلا عند عارض وحيد، أو بسبب وجود ظرف أمني أو صحي»، بحسب مسؤول معنيّ بالمناقصات.

أثار المرسوم ضجّة لأنه يتزامن مع «شبه حالة طوارئ» يواجهها الوضع الاقتصادي في البلد. التحذيرات من الأزمة ليست مجرّد تهويل، بل واقعٌ تثبته كل المؤشرات النقدية والمالية والجهات المعنية. المفترض في هذه الظروف، أن لا تلجأ مؤسسات الدولة إلى مصاريف غير طارئة أو استثنائية. التبرير الذي لجأت إليه وزارة الخارجية، من خلال بيان، هو بما أنه «قد مضى أكثر من 16 عاماً على آخر عملية شراء لسيارتين حيث أصبحت حالتهما غير لائقة ومتهالكة لتأدية المهام الرسمية المتوخاة، تقدمت الوزارة بطلب شراء السيارات المذكورة، وقد وافق مجلس الوزراء على طلبها نظراً للأسباب المعروضة». ولكن في ظل «البلاتر» الذي نعيش فيه، كان يُمكن للدبلوماسية اللبنانية أن تسدّ حاجتها من خلال شراء سيارات جديدة بسعر أرخص، عوض التباهي بسيارات يبلغ سعرها 325 مليون ليرة (عدا عن الصيانة). والحل الثاني، هو باستئجار سيارات لاستقبال الوفود الأجنبية، تماماً كما يحصل مع الوفود الوزارية اللبنانية في الخارج، فتؤمن الدولة المضيفة سيارة للوزير، لتتولى البعثات اللبنانية الإنفاق على تنقلات الوفد المرافق. وحدها دول الخليج تخصص سيارات فخمة لكامل أعضاء الوفود، إلا أن لبنان أعجز من أن يدخل في منافسة كهذه.

تبدأ مصادر إدارية في وزارة الخارجية حديثها بالعودة إلى مرسوم التشريفات الذي «يُنظّم كل الأمور البروتوكولية، ونصّ على توفير الوسائل اللازمة لتقوم مديرية المراسم بمهامها». وعام 2002، «اشترينا سيارتي مرسيدس لوضعهما في تصرف مديرية المراسم»، ولاستخدامها أساساً لنقل الوفود الأجنبية. «لكن الآليتين استهلكتا، وتكاليف تصليحهما كبيرة»، علماً بأن إحداهما يتصرف الأمين العام لـ«الخارجية»، والثانية بقيت للمراسم. تضيف المصادر: «خلاف ذلك، كنا نستفيد من هبات، ولكن نوعية السيارات لم تكن جيدة وتتعطل سريعاً». أخيراً، وصلت هبة جديدة 4 سيارات من الصين، «لونها أبيض، فيما المرسوم يُحدد لون المركبات بالداكن»! بالمناسبة، يمكن تغيير لون أي سيارة، وبكلفة بسيطة، وتثبيت ذلك في مصلحة تسجيل السيارات في وزارة الداخلية.

يُبرّر المصادر اللجوء إلى العقد بالتراضي بدل المناقصة بأن «السيارات الدبلوماسية معروفة، إما بي أم دبليو أو مرسيديس. وقد وجدنا بعد مفاوضات أن النوع الأول أرخص من الثاني، وبما أن الأسعار دولياً معروفة لجأنا إلى خيار العقد الرضائي». يُبرّر وجود وضع اقتصادي صعب، وإمكانية شراء سيارات أرخص، «ولكن كانت ستتعطل بعد سنتين. نحن نعتمد سياسة توفير في الكثير من المجالات، وشراء السيارات ليس نوعاً من التباهي، بل هو حاجة بعد أن ارتفع عدد الوفود التي تزور لبنان»!

ابراهيم الأمين

الفساد من فوق والفساد من تحت

قبل أشهر قليلة، أثارت «الأخبار» ملف الرواتب والمخصصات الخاصة بالمديرين في هيئة «أوجيرو»، ونشرت لوائح بالمخصصات التي جعلت الجمهور يغتاظ من هذه الموازنات في دولة تعاني من أزمات كبيرة. وبعد نقاش مع إدارة «أوجيرو» نفسها ومع جهات رسمية أخرى، تم التدقيق، أيضاً، في وجود مشكلة هدر إضافية، تتمثل في الصرف العشوائي لمليارات الليرات اللبنانية على موظفين وفق منطق التنفيعات، وتحت عناوين مثل الساعات الاضافية والعمل أيام العطل الاسبوعية

الدولة الفاشلة تشجع الناس على ابتداع وسائل لمواجهة السارقين من كل الرتب

والرسمية. وعادت «الأخبار» ونشرت يوم الخميس الفائت تقريراً عن مبلغ يتجاوز مليون ونصف مليون دولار يصرف على الموظفين في خانة العمل الاضافي. ولم تنشر «الأخبار» تقارير ينقصها التدقيق، تتضمن لوائح بأسماء الموظفين الذين يتقاضون رواتب ولا يحضرون الى العمل، وآخرين لا يعملون، لا ساعات اضافية ولا ما يحزنون، ولكنهم يتقاضون بدلات اضافية.

ما حصل، أنه في المرة الاولى حاولت إدارة «أوجيرو» التوجه صوب قضاء العجلة لأجل اختراع حجة تمكّنها من منع «الأخبار» من الاستمرار في نشر أخبار المؤسسة. ومع ذلك، أدركت إدارة «أوجيرو» أنه لا يمكن التعامل مع الاعلام بهذه الطريقة، وعادت الى استراتيجية التواصل، على أمل أن تكون الشفافية كافية وكاملة. في المرة الثانية، حصل ما لم يكن في الحسبان، إذ توقف العمل فجأة في خطوط هاتف الجريدة يوم الخميس الماضي، أي في اليوم نفسه الذي نشر فيه التقرير حول «الفساد» بين الموظفين. ومع أننا أظهرنا شكوكاً حول جهات معنية بخطوة من هذا النوع، فقد طلبنا من إدارة «أوجيرو» إصلاح العطل وتفسير سببه. وبعد معالجته من قبل فنيي الادارة، قامت بعثة منها بالتحقيق التقني، وأبلغتنا خلاصة أولية غير رسمية، تفيد بأن العطل ناجم عن خلل سببه انقطاع التيار الكهربائي.

الحقيقة، التي اطلعنا عليها ليل يوم الجمعة نفسه، وعلى لسان موظفين في «أوجيرو»، أن فريقاً من الموظفين يحتجّ على ما نشرته «الأخبار»، ووجدوا فيه مدخلاً «لقطع الرزق في حال توقفت الساعات الاضافية»، وأن هذه المجموعة قررت معاقبة «الأخبار» من خلال قطع الخط الهاتفي عنها. لكن المصادفة التي واجهناها مساء الخميس، توقف مفاجئ لخدمة الانترنت عن المؤسسة، وليحصل ذلك بعد أقل من ساعتين على وقف خطوط الهاتف، علماً بأن الشركة المزوّدة قالت إن الأمر ناجم عن خلل في الجريدة وليس منها.

المهم أن الموظف الذي أقرّ لنا، أو ادّعى قيام زملاء له بقطع الهاتف، عاد في اليوم التالي ليقول إنه ورفاقه قرروا عدم استمرار القطع، وإن ما قاموا به رسالة تحذير الى الخميس، توقف مفاجئ لخدمة الانترنت عن المؤسسة، وليحصل ذلك بعد أقل من ساعتين على وقف خطوط الهاتف، علماً بأن الشركة المزوّدة قالت إن الأمر ناجم عن خلل في الجريدة وليس منها.

المهم أن الموظف الذي أقرّ لنا، أو ادّعى قيام زملاء له بقطع الهاتف، عاد في اليوم التالي ليقول إنه ورفاقه قرروا عدم استمرار القطع، وإن ما قاموا به رسالة تحذير الى «الأخبار» لتتوقف عن المس بمصالح «الموظفين المعتّرين». المهم في هذه الرواية هو نقطة بات الصمت عنها مطابقاً للصمت عن الجريمة المتمادية في إدارة هذا البلد، إذ لطالما قيل (ويقال) إن الإصلاح يجب أن يتركز على السارقين الكبار، وعلى الرؤوس الكبيرة، وإنه متى تمّ ذلك، سوف يكون سهلاً محاربة الفاسدين من تحت. لكن، من يسمع رئيس الهيئة العليا للتأديب القاضي مروان عبود يقول عن موظفي الدولة إن «ثلثهم بيقبض وثلثهم ما بيشتغل وثلثهم أوادم»، ثم يدعو الى طرد نصف الموظفين في الدولة اللبنانية بتهم الفساد؛ ومن ينظر الى كيفية معالجة وزارة الداخلية وقوى الامن الداخلي ملف الضابط المحسوب على وليد جنبلاط، والتوقف عن ملاحقته على شبهات بجنح كبيرة؛ ومن يراقب الضغوط الهائلة على القضاء المدني والعسكري في قضية خليل الصحناوي؛ ومن يطّلع على توجهات نافذين في الدولة لجعل قضاء العجلة أداة قمع للإعلام؛ ومن ومن ومن... يعرف أنه لا يمكن ترك قواعد القطاع العام فالتة بحجة أن الإصلاح يجب أن يبدأ من فوق!

في حالتنا نحن، عمدنا الى لفت انتباه مسؤولين في أكثر من مكان في الدولة الى ما حصل معنا. طبعاً لم نحصل على تعليق أو جواب أو تفسير، ونحن لا نتوقع حصول ذلك، وبين المسؤولين من قال لنا مسبقاً إنه لا يمكن مساءلة موظفين يحظون بحمايات سياسية كبيرة. وربما هذا هو السبب الحقيقي خلف قرارنا عدم المبادرة الى تقديم شكوى ضد أي موظف، لاقتناعنا بأن تربية هؤلاء الزعران لن تكون من خلال المسالك الشرعية المعتمدة في هذه الدولة الفاشلة. وبالتأكيد، سيكون لنا وسائلنا في كبح هؤلاء، وتدفيعهم ثمن ما قاموا به. لكن ما حصل يزيد من اقتناعنا بأن مواجهة الفاسدين من تحت، لا تقل أهمية ولا ضرورة عن مواجهة الفاسدين من فوق. وهذا ما يجب القيام به من دون خجل أو وجل، ومن دون البقاء رهن أولويات قوى سياسية أظهرت التجارب والعقود عجزها عن الإصلاح إن لم يكن تورّطها في الفساد.

تفجير غامض جنوباً

ليل أمس، دوّى صوت انفجار في الوادي بين الزرارية والحلوسية بين قضاءي الزهراني و صور. التحليق المكثف للطائرات الحربية الاسرائيلية ولمروحيات التجسّس الذي ترافق مع الصوت، أشاع معلومات أوّلية عن أنه ناجم عن قيام العدو، عبر طائرة تجسس، بتفجير جهاز تجسس كان قد زرعه في وقت سابق في خراج الحلوسية عند مجرى نهر الليطاني. وتوجهت قوة من الجيش اللبناني لتفقّد الموقع الذي صدر منه الصوت. بالتزامن، اكتفى الناطق الإعلامي باسم قوات اليونيفيل اندريا تنتني بالتعليق على الحادث بأن «اليونيفيل تنظر في الموضوع بالتعاون الوثيق مع القوات المسلحة اللبنانية»، وفق ما نقلت عنه الوكالة الوطنية للاعلام، علماً بأنها ليست المرة الاولى التي يكشف فيها عن زرع العدو لأجهزة تجسس في المنطقة ذات الجغرافيا الوعرة، و التي تتميز بغطاء زراعي و حرجي كثيف. وعادة ما يلجأ العدو إلى تفجير الأجهزة التي تكتشفها المقاومة، خشية تفكيكها ومعرفة أسرارها التقنية. ورفضت مصادر أمنية تقدير أسباب الانفجار، في انتظار نتائج التحقيقات التي يجريها الجيش.

الإفراج عن ياسين في كولومبيا

أُطلق أمس سراح التاجر اللبناني وليد ياسين، الذي كان قد خُطف في 23 تموز، في مايكاو في منطقة لا غواخيرا الكولومبية على الحدود مع فنزويلا. وقد اتُّهم بخطف ابن بلدة بعلول (البقاع الغربي) عصابات «جيش التحرير الوطني»، التي تنشط على الحدود. وتقول مصادر دبلوماسية لـ«الأخبار» إنّ إطلاق السراح جاء بعد دفع فدية للخاطفين، لينتقل بعدها ياسين إلى منزل والديه.